

مدى توفر مكونات إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا

صالح ابوبكر الجازوي
عضو هيئة تدريس بكلية
الاقتصاد/ جامعة بنغازي
saleh.belkheir@uob.edu.ly

منصور محمد العشيبي
عضو هيئة تدريس بكلية
الاقتصاد/ جامعة بنغازي
Mansour.yosuf@uob.edu.ly

فتحي موسى سالم
عضو هيئة تدريس بكلية
الاقتصاد/ جامعة بنغازي
fathi.elorfe@uob.edu.ly

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مكونات إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي، حيث تم الاعتماد على استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين والمراجعين الداخليين بالإدارة العامة وفروع مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، بينما اقتصر عينة الدراسة على العاملين من الفئات المذكورة سلفاً بمدينة بنغازي، هذا وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (102) استمارة استرجع منها (82) استمارة صالحة للتحليل. وتوصلت الدراسة إلى عدم توفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي وذلك فيما يتعلق بالمكونات الأربعة (الأنشطة الرقابية، البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات، المراقبة) في حين توصلت إلى توفر مكون تقييم المخاطر بنظام الرقابة الداخلية، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية نظراً لكونه احد الأطر الحديثة الرامية إلى الرفع من جودة أداء نظم الرقابة الداخلية بمختلف المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، إطار COSO، صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.

ABSTRACT:

This study aims to identify the availability of COSO components in the internal control system of the Libyan Social Security Fund, where the questionnaire was relied upon as a tool for collecting data, and represents the study population in accountants and internal auditors in the main management and branches of the Libyan Social Security Fund Foundation, while the sample of the study was limited to the public administration and branches of Benghazi, this has reached the number of questionnaires distributed (102), recovered (82). The study found that the COSO framework for internal control was not available in the Libyan Social Security

Fund for the four components (regulatory activities, regulatory environment, information and communications, monitoring) while finding the availability of the risk assessment component of the internal control system, and recommended that the application of the COSO framework for internal control should be adopted by various institutions.

Key words: Internal Control System, COSO Framework, Libyan Social Security Fund.

1 - مقدمة:

شهدت الرقابة الداخلية تطوراً مستمراً في مفاهيمها ابتداءً من النظر إلى أهميتها في حماية الأصول من السرقة وسوء الاستخدام والتأكد من صحة المعلومات وكشف المخالفات والنواقص، مروراً بالمفهوم الأوسع الذي يشمل رفع الكفاءة التشغيلية والالتزام بتطبيق القوانين والسياسات الموضوعية، فضلاً عن تحسين مصداقية التقارير المالية وتجويد نوعيتها وتقليل أعمال المراجعة والوقت الضائع بجانب تقليل التكلفة وتقليل الخسائر (المطارنة، 2006)، حيث جاء الاتساع في مفهوم الرقابة الداخلية ليحاكي التغيرات الهائلة التي يشهدها عالمنا المعاصر اليوم، وما صاحب ذلك من تطور في بيئة الأعمال التي انعكست آثاره على مختلف جوانب الحياة وقطاعات العمل، فقد استوجب الأمر زيادة استخدام إدارات المؤسسات لأساليب علمية مبنية على قواعد ثابتة عند القيام بأعمالها المختلفة كوضع الخطط للنشاطات المختلفة والرقابة على تنفيذها واعتماد الأساليب العلمية والأسس المتينة في ترشيد قراراتها المتخذة وضمان جودتها (الحوتة، 2014)، وبناءً على ما تقدم بدأت الكثير من الدول في إدخال تحسينات جوهرية على نظم وإجراءات الرقابة الداخلية وذلك لمواجهة المشكلات المتزايدة في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء، فنظام الرقابة الداخلية يمثل صمام الأمان لضمان عمل المؤسسات وفق القوانين والسياسات والإجراءات المعتمدة لتقديم منتجات وخدمات بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وذلك باعتماد نظام رقابة داخلية يمكن من خلاله تقديم معلومات مالية وغير مالية صحيحة ومعتمدة وموثوق بها (الدوجي والخيرو، 2013).

ونظراً لاتساع نشاط القطاع الحكومي من حيث الحجم وتعقد أنشطته، وزيادة تدخله في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، أصبح هذا القطاع مطالباً بتحسين مستويات أدائه وزيادة كفاءته، وفي ذات السياق أبدت عدة جهات مهنية دولية اهتماماً كبيراً بأنظمة الرقابة الداخلية، وأصدرت عدة نشرات وتقارير من أجل تعريف وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، ومن أهمها يبرز تقرير لجنة المنظمات الراعية للجنة (COSO) Treadway وهي اختصار لـ " Committee of

Sponsoring Organizations of the Treadway Commission" حيث يحمل التقرير عنوان "الرقابة الداخلية - إطار متكامل" (الأزرق والحراري، 2018)، فقد كان من أهم أهداف التقرير تقديم معيار تستطيع من خلاله المؤسسات تقييم نظمها الرقابية، وتحديد الكيفية التي يمكن بها تحسين هذه النظم (بدوي، 2011).

وحيث يبرز صندوق الضمان الاجتماعي كأحد المؤسسات الهامة في ليبيا باعتباره أداة فعالة وجوهرية لخلق التلاحم الاجتماعي وحق أساسي من حقوق الإنسان، ونظراً لما يقوم به الصندوق من عمليات مالية تهدف لتحقيق توازن بين ما يتم تحصيله من الإيرادات المتمثلة في الاشتراكات الضمانية وإيرادات المشروعات الاستثمارية، وما يتم صرفه من المدفوعات المتمثلة في المنافع النقدية الضمانية بأنواعها، إضافة لما يتمتع به الصندوق بحكم القانون من الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، كل ذلك يفرض على الصندوق وضع البرامج والخطط والإجراءات والترتيبات التي تكفل إيصال الحقوق الضمانية إلى أصحابها بأسهل وأسرع طرق (محمد، 2016)، وهذا ما يتطلب بناء وتطوير نظام رقابة داخلي بالصندوق وفقاً للتطورات الحديثة، وكما سبق الذكر يعتبر مفهوم الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية COSO من التطورات الحديثة التي تهدف إلى تحقيق كفاءة وفعالية الأنشطة المختلفة للرقابة الداخلية في المؤسسات وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإضفاء الشفافية على أداء هذه المؤسسات (أبو صافي، 2019).

2- مشكلة الدراسة:

إن نظام الرقابة الداخلية يساعد على حماية أصول المؤسسات من أي تلاعب أو اختلاس، كما يقوم بالتأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أية قرارات أو رسم أي خطط في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح كافة الأطراف ذات الصلة بأي مؤسسة (قدور وسلطاني، 2019)، وبالرغم من الدور الهام الذي يلعبه هذا النظام إلا أن الكثير من الدراسات السابقة في البيئة الليبية توصلت إلى وجود ضعف وقصور في أنظمة الرقابة الداخلية في الكثير من المؤسسات العامة كدراسة (الشيخي وكبلان، 2018) ودراسة (الأزرق والحراري، 2018)، بالإضافة إلى ما أشارت إليه تقارير ديوان المحاسبة للسنوات (2017، 2018، 2019) حول الكثير من المشاكل والصعوبات المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية لأغلب المؤسسات العامة في الدولة الليبية، وباعتبار أن إطار COSO لنظام الرقابة الداخلية يعتبر إطاراً فعالاً في تحقيق أهداف المؤسسات (إبراهيم، 2016)، فقد سعت بعض الدول والمؤسسات لمواكبة هذا الإطار، ففي الولايات المتحدة الأمريكية

أعطيت كافة المؤسسات المدرجة في البورصة الأمريكية الحق في اختيار نظام الرقابة الداخلية المناسب وقد اختارت جميع المؤسسات إطار COSO كإطار لنظام الرقابة الداخلية، كما تبنى مكتب المحاسبة العامة الأمريكي هذا الإطار، كذلك استفادت كلاً من الصين واليابان وكوريا الجنوبية من المفاهيم المتضمنة فيه لصياغة اللوائح الخاصة بأعمال الرقابة الداخلية، أما في منطقة الشرق الأوسط وعلى الرغم من أن استخدام إطار COSO لا يعد مطلباً أساسياً للرقابة الداخلية إلا أن عدة مؤسسات رائدة قامت باستخدامه بوصفه من أفضل الممارسات الرقابية كمؤسسة الاتصالات وبنك الكويت الوطني (مجلة المدقق الداخلي - الشرق الأوسط، 2015).

وبالتركيز على البيئة الليبية وتحديداً نحو مؤسسة هامة من مؤسساتها الاقتصادية وهي مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي، نجد أنه على الرغم من الاستثمارات الضمانية المنتشرة لتغطي مناطق مختلفة من الدولة الليبية إلا أن واقع الحال الذي وصل إليه الصندوق وقصور الجهاز الاستثماري وعدم قدرته على تحقيق العائد المالي المناسب، مع ضعف الأجهزة الإدارية الذي أدى إلى عدم الانتظام في التسجيل والتحويل، مما أسفر بدوره إلى عدم القدرة على الاستمرار في ترحيل الاشتراكات المحصلة الأمر الذي نتج عنه صعوبة في ضبط القيود ومعرفة اشتراكات المضمونين وتسلسل خدماتهم، كل ذلك جعل الاعتماد على رسائل جهات العمل أمراً واقعاً وبالتالي أصبح مصدر المعلومات خارجياً بدلاً من السيطرة الفعلية بوسائل ذاتية، كذلك فإن ضعف جهاز التفتيش بالصندوق أدى إلى ضعف وتدني مستوى تحصيل الاشتراكات وزيادة المصروفات الضمانية بسبب ضعف عمليات مراقبة إجراءات صرف منافع الضمان الاجتماعي والتحقق منها، كل ما سبق يقابله زيادة في عدد المضمونين وجهات العمل والمعاشات سنة بعد أخرى لذلك فإن العمل الضماني في ليبيا قد يواجه مشكلة حادة مستقبلاً (خليفة، 2013). وتأسيساً على ما سبق، واستشعاراً بأهمية نظام الرقابة الداخلية، وضرورة مواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال، وبأهمية الدور الذي يؤديه صندوق الضمان الاجتماعي، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

"ما مدى توفر مكونات إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي"، ولغرض الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة، تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى توفر مكوّن تقييم المخاطر كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي؟

- ما مدى توفر مكّون الأنشطة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي؟

- ما مدى توفر مكّون البيئة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي؟

- ما مدى توفر مكّون المعلومات والاتصال كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي؟

- ما مدى توفر مكّون تقييم الأداء (المراقبة) كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي؟

3 - هدف الدراسة :

تهدف الدراسة وبشكل رئيسي التعرف على مدى توفر مكونات إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي، وهذه المكونات هي: (تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، البيئة الرقابية، المعلومات والاتصالات، المراقبة).

4- منهجية الدراسة:

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الدراسة، إذ تم اتباع المنهج الوصفي عند تناول الاطار النظري لنظام الرقابة الداخلية وإطار COSO، كما استخدم الأسلوب التحليلي عند دراسة مدى توفر مكونات إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي من وجهة نظر المحاسبين في أقسام الشؤون المالية والمراجعين الداخليين في أقسام المراجعة الداخلية العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي، من خلال توزيع استمارة الاستبانة من ثم تحليل الإجابات المتحصل عليها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

5- فرضيات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

"لا تتوفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي"

وسيتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال الفرضيات الفرعية التالية :

- لا يتوفر مكوّن تقييم المخاطر كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.
- لا يتوفر مكوّن الأنشطة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.
- لا يتوفر مكوّن البيئة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.
- لا يتوفر مكوّن المعلومات والاتصال كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.
- لا يتوفر مكوّن تقييم الأداء (المراقبة) كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات كل من المراجعين الداخليين والمحاسبين نحو مدى توفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.

6- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من ضرورة التعرف على أحدث التطورات العالمية المتعلقة ببناء وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية والتي من أهمها إطار لجنة المنظمات الراعية COSO، فالاهتمام بدراسة نظام الرقابة الداخلية وخاصة في مؤسسة هامة كمؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي سيساعد على توفير بيئة خالية من الانحرافات والأخطاء، حيث أنه من المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في دعم صانعي القرار عند إصدار قوانين أو تعليمات تتعلق بموضوع الدراسة بغرض مساعدتهم في بناء أنظمة رقابة داخلية فعالة تعمل على تحسين كفاءة وفعالية كافة العمليات في الصندوق، مما يوفر معلومات دقيقة لاتخاذ القرار داخلياً.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة ستسهم في إثراء المكتبة الليبية نظراً لقلّة الدراسات حسب علم الباحث التي تناولت دراسة أنظمة الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البيئة الليبية، وقد يكون طرح هذا الموضوع نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية في أماكن ومجالات أخرى وبرؤية مختلفة.

7- محددات الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المحاسبين في أقسام الشؤون المالية والمراجعين الداخليين في أقسام المراجعة الداخلية العاملين في الإدارة العامة وفروع صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي، وذلك نظراً لصعوبة الوصول إلى بقية الفروع الأخرى لاعتبارات التكلفة والوقت والظروف الأمنية الراهنة.
- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة شهري (نوفمبر وديسمبر) لسنة 2020.

8- الاطار النظري للدراسة:

1-8 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع إطار COSO الخاص بنظام الرقابة الداخلية وتناولته من جوانب مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، كما أنّ الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين (2011) و (2019) وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

فقد تناولت بعض الدراسات الموضوع من جانب مدى توفر مقومات تطبيق إطار COSO كدراسة الأزرق والحراري (2018) التي أجريت في ليبيا، حيث توصلت إلى عدم توفر المقومات الخمسة المطلوبة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في المؤسسات الحكومية، هذا وتوصلت دراسة كفوس وملباني (2019) التي أجريت في الجزائر إلى إن مستوى التزام الشركات الصناعية العاملة بولاية اسطيف الجزائرية بتوفير مقومات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO كان متوسطاً وبدرجات متفاوتة بين الشركة والأخرى، كما أن دراسة الرمحي (2017) والتي أجريت في الأردن توصلت إلى أن الشركات المساهمة العامة تقوم بتطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية، وتبين وجود تطبيق لثلاث عناصر من الرقابة هي (البيئة الرقابية، تقويم المخاطر، الأنشطة الرقابية) بينما لا يوجد تطبيق لعنصري (المعلومات والاتصال، والمراقبة)، أما دراسة بدوي (2011) التي أجريت في فلسطين توصلت إلى وجود اهتمام كبير من المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة بأنظمة الرقابة الداخلية، دون أن تتبنى هذه المنظمات لنظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO.

في حين تناولت بعض الدراسات الأخرى الموضوع من جانب تأثير مكونات إطار COSO على فعالية نظام الرقابة الداخلية، فدراسة Fourie and Ackermann (2013) التي أجريت في جنوب أفريقيا ركزت على مدى تأثير مكونات إطار COSO على نظام الرقابة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل إطار COSO يؤدي إلى نظام رقابة داخلية فعال، واتفقت في ذلك مع دراسة Alkubaisi (2017) حيث بحثت هذه الدراسة في مدى أهمية تطبيق إطار COSO في تحسين نظام الرقابة الداخلية للمصارف الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أهمية عالية من وجهة نظر عينة الدراسة في تحسين فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، في حين أن دراسة الدوغجي والخيرو (2013) التي أجريت في العراق توصلت إلى أن مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO (بيئة الرقابة الداخلية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، المراقبة) هامة لأي مؤسسة وتوفرها بفاعلية يؤدي بالضرورة إلى نظام رقابة داخلية فعال.

كما أن دراسة Thabit et.al (2017) التي أجريت لتقييم فاعلية إطار COSO لتحسين نظام الرقابة الداخلية في شركات كردستان بالعراق، توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين نظام الرقابة الداخلية لهذه الشركات وإطار COSO ويمكن أن تطبق تلك الشركات هذا الإطار بشرط تحسين نظام الرقابة الداخلية وفق المعايير الدولية، وبالمثل فإن دراسة Mahsina et.al (2016) التي أجريت على أحد مصارف إندونيسيا توصلت إلى أن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية من خلال المكونات الخمسة لإطار COSO يؤدي إلى فعالية نظام الرقابة الداخلية، أمّا دراسة إبراهيم (2016) اختلفت عن الدراسات السابقة في الجانب الذي ركزت عليه، حيث أجريت في فلسطين وركزت على دور إطار COSO في تقويم إدارة المخاطر، وتوصلت إلى عدم وجود اللوائح المنظمة لإدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة.

يلاحظ من السرد السابق اتفاق معظم الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو التعرف على مدى توفر مقومات بناء وتطوير نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية COSO وإمكانية تطبيقه في المؤسسات المختلفة سواء الخاصة أو العامة، باستثناء دراسة إبراهيم (2016) التي هدفت إلى تقييم فاعلية دور المراجعة الداخلية ودورها في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، وتتوعدت الدراسات السابقة من حيث الفئات التي استهدفتها حيث أجريت على الأجهزة الرقابية والمراجعين الداخليين والعاملين بالشركات الصناعية والمراجعين الخارجيين والمحاسبين والمدراء التنفيذيين، كما استخدمت الدراسات السابقة أداة الاستبانة باستثناء دراسة Mahsina et.al (2016) ودراسة الدوغجي والخيرو (2013) حيث كانتا دراستين نظريتين، كما اتبعت جل الدراسات السابقة التي أطلع عليها الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول

لنتائج الدراسة، ومما لاشك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيراً مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف كثيراً من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها اختلفت في المؤسسة محل الدراسة حيث استهدفت مؤسسة هامة من مؤسسات الاقتصاد الليبي ألا وهي مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي، كما يلاحظ كذلك ندرة البحوث التي تحدثت عن إطار COSO في البيئة الليبية، لذلك تأتي هذه الدراسة استكمالاً لجوانب النقص في دراسات البيئة الليبية.

8-2 نبذة عن صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا:

يقوم الضمان الاجتماعي على أساس التضامن الاجتماعي، حيث يغطي أنواعاً من الأخطار لا قدرة للفرد أو المؤسسة على تحملها، ويتسم نظام الضمان الاجتماعي بطابع الإلزام لمن يمتلك الصفة القانونية، ويعرف Blanchard الضمان الاجتماعي "انه ذلك النوع من التأمين الذي لا يقتصر دور الحكومة فيه على التنظيم والإشراف فقط، بل يتعداه إلى جعل التأمين نفسه إجبارياً، وتحمل الحكومة جزءاً من تكاليف التأمين مع قيام الحكومة بدور المؤمن" (بلبشير، 2015 : 6)، حيث يسيّر نظام الضمان الاجتماعي مجموعة من القوانين التي تحدد المشمولين بالنظام وقواعد دفع الاشتراكات والمزايا وتحديد نوع التغطيات، وشهدت ليبيا العديد من التشريعات ذات العلاقة ابتداءً من قانون التأمين الاجتماعي رقم (53) لسنة 1957، مروراً بقانون التقاعد لسنة 1967، ثم قانون الضمان الاجتماعي رقم (72) لسنة 1973، كذلك صدر قانون رقم (43) لسنة 1974 الخاص بالعسكريين، ولقد استكمل النظام الضماني بتوسيع مدى الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين لحساب انفسهم بصدور قانون رقم 13 لسنة 1980 (محمد، 2016)، وسمح الهيكل التنظيمي لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا بتفعيل دور اللامركزية من خلال تحويل الصلاحيات للإدارات والفروع ومكاتب الخدمات الضمانية الموزعة على ربوع ليبيا (الحوتة، 2014).

8-3 الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة COSO:

أنشأت لجنة COSO برئاسة (جيمس تريداوي) المفوض السابق لهيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية عام 1985 حيث شملت الهيئات المهنية العاملة في المجال المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضم في عضويتها أكبر خمس منظمات مهنية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين، معهد

المراجعين الداخليين، معهد المدراء التنفيذيين الماليين، جمعية المحاسبين الأمريكيين، ومعهد المحاسبين الإداريين، حيث يطلق عليها مجتمعة لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي، ويمكن دور هذه المنظمات في تمويل لجنة تريداوي، التي قامت بإصدار أول نسخة لإطار الرقابة الداخلية سنة 1992، وأصدرت في سنة 2013 نسخة معدلة لإطار COSO للرقابة الداخلية الذي أحتوى على (17) مبدأ لدعم المكونات الخمسة للرقابة الداخلية (www.coso.org)، وعرفت لجنة المنظمات الراعية نظام الرقابة الداخلية بأنه: "عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الموظفين داخل المؤسسة، صممت لتوفير تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية، ومصداقية التقارير المالية وغير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية للمؤسسة"، وينضح من تعريف COSO لنظام الرقابة الداخلية أن نظام الرقابة الداخلية عملية يقصد منها الوصول بالمؤسسة لتحقيق أهدافها، على أن تنفذ الرقابة الداخلية من قبل موظفين مؤهلين وقادرين على تنفيذ المطلوب منهم، مما يحقق اطمئنان معقول لدى أصحاب القرار في المؤسسة (Nashwan, 2018 : 177).

8-4 مكونات الرقابة الداخلية وفق لجنة COSO:

يعتبر إطار COSO إطاراً رقابياً متكاملًا يتكون من خمسة عناصر رئيسية تعتبر مقاييس يتم على أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة، حيث سيتم الحديث عنها باختصار كالآتي:

• **تقييم المخاطر:** وهي عملية ديناميكية ومتكررة لتحديد وتقييم المخاطر التي تعيق تحقيق الأهداف، لذلك يجب أولاً على أي مؤسسة تحديد أهدافها بشكل واضح وكافٍ للتمكين من تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأهداف (كفوس وملياني، 2019)، مع القيام باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة المخاطر المحتملة، ومن أهم المبادئ المتعلقة بتقييم المخاطر أنه يجب تحديد وتقييم التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية، حيث يجب أن تعمل المؤسسات على تحديد احتمالات تعرضها للخطر، كضعف التمويل مثلاً أو زيادة المصروفات (الرمحي، 2017).

• **البيئة الرقابية:** تعتبر أساس نظام الرقابة الداخلية والقاعدة التي توفر الانضباط لهذا النظام، وتتضمن مجموعة من المعايير والعمليات والهياكل التي توفر الأساس لتنفيذ الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومن هذه المبادئ مساعلة

الأفراد حول مسؤولياتهم عن الرقابة الداخلية، لذلك يجب أن تكون هناك قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات الموظفين (كفوس وملياني، 2019)، كما يجب على إدارة أي مؤسسة وضع الهياكل وخطوط عرض التقارير والسلطات والمسؤوليات المناسبة سعياً إلى تحقيق الأهداف، لذلك يجب أن يتوفر لدى إدارة أي مؤسسة أسلوب جيد لتفويض الصلاحيات، كذلك فإنه من المبادئ البيئية الرقابية الالتزام بالنزاهة والشفافية، وهذا ما يحتم على المؤسسات توفير الشفافية المناسبة مع مراعاتها للقيم الأخلاقية (الأزرق والحراري، 2018).

• **الأنشطة الرقابية:** تتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات والإجراءات التي تساعد على التأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات والتصرفات اللازمة لمواجهة المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف (كفوس وملياني، 2019)، ومن هذه السياسات والإجراءات على سبيل المثال: لأي مؤسسة أن تكون هناك رقابة على صحة التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق والملفات، مع وجوب تطوير أنشطة الرقابة العامة لتتماشى مع التطور التكنولوجي، حيث لا يجب توفر حماية مادية فقط، بل يجب أن تكون هناك حماية إلكترونية لأصول المؤسسة، كذلك فإن اختيار وتطوير الأنشطة الرقابية سيساهم في التخفيف من حدة المخاطر إلى مستويات مقبولة (Fourie Ackermann, 2013) and).

• **المعلومات والاتصالات:** تعتبر المعلومات والاتصالات جزء أساسي من عملية الرقابة وضرورية كي تقوم الإدارة بتنفيذ مسؤوليات الرقابة الداخلية دعماً لتحقيق أهدافها، حيث يجب أن تتوفر معلومات ملائمة وذات جودة لدعم نظام الرقابة الداخلية (كفوس وملياني، 2019)، وهذا يتطلب وجود إطار قوي لنظم المعلومات الإلكترونية داخل المؤسسة، لتحقق الرقابة الداخلية أهدافها وبالتالي أهداف المؤسسة، حيث يجب أن تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات، مع وجود آلية لدراسة اقتراحات الموظفين، والأخذ بها إذا كانت مناسبة (الأزرق والحراري، 2018).

• **تقييم الأداء:** هي عملية الغرض منها تقييم نوعية وجودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وتتم هذه العملية من خلال المراقبة المستمرة التي تتم في سياق العمليات أو التقييمات الدورية (كفوس وملياني، 2019)، ومثال على ذلك تقييم أداء الموظفين وفق مؤشرات وضوابط تفصيلية مهنية، وأحياناً يتم عمل جرد مفاجئ لأصول ومخازن المؤسسة، مع مراقبة عمل لجان المشتريات لمعرفة مدى التزامها بالأنظمة والقوانين (الأزرق والحراري، 2018).

9- الجانب العملي للدراسة:

9-1 مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين والمراجعين الداخليين بقسمي الشؤون المالية والمراجعة الداخلية بالإدارة العامة وفروع مؤسسة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، في حين اقتضت عينة الدراسة على عينة من العاملين من الفئات المذكورة سلفاً بمدينة بنغازي، حيث تم توزيع عدد (102) استبانة على عينة الدراسة استرد منها عدد (92) استبانة في حين تم استبعاد عدد (10) استبانة نظراً لكونها غير صالحة للتحليل، وعليه بلغ عدد الاستبانات الداخلة في التحليل (82) بنسبة (89%) من إجمالي الاستبانات المستردة.

9-2 أداة جمع البيانات: تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تم تصميمها خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة وذلك بعد الاطلاع ومراجعة الأدب المحاسبي المرتبط بالموضوع، وتكوّنت الاستبانة من جزأين رئيسيين، حيث احتوى الأول على معلومات عامة حول المشاركين بالدراسة، بينما تضمّن الثاني على (15) فقرة لقياس مدى توفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، وقد وزعت فقرات هذا الجزء على خمسة محاور فرعية بمعدل ثلاث فقرات لكل محور، هذا وقد تم عرض فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي وذلك بإعطاء قيمة لكل إجابة في المقياس على النحو التالي: (1) غير موافق تماماً، (2) غير موافق، (3) محايد (المتوسط النظري)، (4) موافق، (5) موافق تماماً، حيث اعتبر أن كل متوسط حسابي تزيد قيمته عن المتوسط النظري للدراسة (محايد) بأنه ذات اتجاه إيجابي، وما قلّ عن المتوسط النظري بأنه اتجاه سلبي.

9-3 التحليل الإحصائي للبيانات:

• ثبات وصدق أداة الدراسة:

لمعرفة درجة ثبات فقرات الاستبانة تم إجراء الاختبار الإحصائي ألفا كرونباخ، حيث أظهر هذا الاختبار وكما هو مبين في الجدول (1) أنّ قيمة معاملات الثبات لمحاور الاستبانة الخمسة كانت عالية وقريبة من الواحد الصحيح، مما يتيح إمكانية الاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها، وبأخذ الجذر التربيعي لمعاملات الثبات نتحصل على قيم معاملات الصدق والتي هي كذلك تعد مرتفعة مما يشير إلى قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات المراد قياسها.

جدول (1) معاملات ثبات وصدق أداة الدراسة باستخدام اختبار ألفا كرونباخ

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
تقدير المخاطر	3	0.71	0.84
الأنشطة الرقابية	3	0.94	0.97
البيئة الرقابية	3	0.94	0.97
المعلومات والاتصالات	3	0.91	0.95
المراقبة	3	0.94	0.97
جميع المحاور	15	0.97	0.98

توزيع المشاركين بالدراسة حسب المتغيرات (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، مكان العمل): من الجدول (2) يتبين أن معظم المشاركين بالدراسة من حملة المؤهلات العلمية العليا، فقد بلغ عدد المشاركين المتحصلين على الإجازة الجامعية (الماجستير والبيكالوريوس) (76) مشارك ونسبة (92.7%) مما يشير إلى قدرتهم على استيعاب عبارات الاستبانة بشكل أوضح بالتالي إعطاء إجابات أكثر دقة، كما بلغ عدد المشاركين اللذين يتمتعون بفترة خبرة (5) سنوات فما فوق (80) مشارك ونسبة (97.6%) وهذا ما يعزز من امتلاكهم لنظرة أعمق وأشمل عن واقع النظام المالي والرقابي بالمؤسسة وبما يضيف بدوره واقعية أكبر على إجاباتهم، كما كانت نسبة المشاركين الذين يعملون بالإدارة العامة للصندوق (34.1%)، في حين شكل ما نسبته (64.6%) من المشاركين العاملين بفروع الصندوق.

جدول (2) توزيع المشاركين بالدراسة حسب (المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة، جهة العمل)

المتغير	الفئات	التكرار	المجموع	النسبة	النسبة التراكمية
المؤهل الدراسي	ماجستير	31	82	37.8	100%
	بكالوريوس	45		54.9	
	دبلوم	6		7.3	
المسمى الوظيفي	محاسب	46	82	43.9	100%
	مراجع داخلي	36		56.1	
سنوات الخبرة	20 سنة فأكثر	31	82	37.8	100%
	من 11 إلى أقل 20 سنة	24		29.3	
	من 5 إلى 10 سنوات	25		30.5	
	أقل من 5 سنوات	2		2.4	
مكان العمل	الإدارة العامة	29	82	35.4	100%
	فروع بنغازي	53		64.6	

• التحليل الوصفي لإجابات المشاركين بالدراسة حول مدى توفر مكوّن تقييم المخاطر وفق إطار COSO في

صندوق الضمان الاجتماعي الليبي:

يشير الجدول (3) إلى وجود تباين في درجات موافقة المشاركين بالدراسة حول فقرات هذا المحور حيث نالت الفقرة الأولى والثالثة على أعلى درجة رفض (غير موافق تماماً + غير موافق) من قبل المشاركين بالدراسة فقد بلغت نسبة رفضهم (45.1%) و (43.9%) على التوالي كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لكلاهما (2.99) و (2.98) على التوالي، بينما بلغت نسبة الموافقة (موافق + موافق تماماً) لكلا الفقرتين (40.2%) و (36.6%) على التوالي، وتشير هذه النسب المتقاربة للرفض والموافقة إلى عدم وضوح اتجاه الإجابات المتعلقة بهاتين الفقرتين، وفي المقابل حازت الفقرة الثانية على أعلى نسبة موافقة (موافق + موافق تماماً) والبالغة (81.7%) وبمتوسط حسابي بلغ (3.96)، مما يعني أنّ أغلب الإجابات كانت ذات توجه إيجابي نحو ما ورد بهذه الفقرة والتي تشير إلى أنّ إدارة الصندوق تمارس أعمالها بغية تحقيق أهداف واضحة ومحددة، وفي المجمل بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المحور الأول (3.31) وهو أكبر من المتوسط النظري (3) مما يدل على توفر مكوّن تقييم المخاطر وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.

جدول (3) الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين بالدراسة حول مدى توفر مكوّن تقييم المخاطر وفق إطار COSO في

صندوق الضمان الاجتماعي الليبي

م	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	تقوم إدارة الصندوق باتخاذ إجراءات ملائمة لمواجهة المخاطر المحتملة	8.5%	36.6%	14.6%	28.0%	12.2%	2.99	1.222	
2	يوجد لدى إدارة الصندوق أهداف واضحة ومحددة .	1.2%	6.1%	11%	58.5%	23.2%	3.96	0.838	
3	تعمل إدارة الصندوق على تحديد احتمالات تعرضها للخطر (قد يكون الخطر ضعف التمويل أو زيادة المصروفات)	8.5%	35.4%	19.5%	23.2%	13.4%	2.98	1.217	
		المتوسط الحسابي العام						3.31	
		الانحراف المعياري العام						0.879	

- التحليل الوصفي لإجابات المشاركين بالدراسة حول مدى توفر مكوّن الأنشطة الرقابية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي:

من خلال مطالعة الجدول (4) يتبين أنّ الفقرة الأولى قد تحصلت على أعلى نسبة موافقة (موافق + موافق تماماً) من قبل المشاركين والبالغة (52.4%) وبمتوسط حسابي بلغ (3.23) مما يشير إلى أنّ المشاركين بالدراسة يرون بتوفر أنشطة رقابية متوافقة مع إطار COSO تهدف إلى ضمان صحة التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق بالصندوق، وفيما يتعلق بالفقرتين الثالثة والثانية فقد حازت كلّ منهما على نسب موافقة (موافق + موافق تماماً) بلغت (42.7%) و(40.3%) وبمتوسط حسابي بلغ (3.00) و(3.01) على التوالي، بينما بلغت نسب رفضها (47.6%) و(43.9%) على التوالي، وبديل هذا التقارب في نسب الموافقة والرفض على عدم وجود اتفاق فيما بين المشاركين بالدراسة بخصوص ما ورد بهاتين الفقرتين، وبالرجوع إلى المتوسط الحسابي العام لهذا المحور نجد أنّه قد بلغ (3.08) وهو أعلى من المتوسط النظري للدراسة مما يدل على توفر مكوّن الأنشطة الرقابية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.

جدول (4) الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى توفر مكوّن الأنشطة الرقابية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي

م	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	توجد رقابة على صحة التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق والملفات.	8.5%	31.7%	7.3%	32.9%	19.5%	3.23	1.317	
2	تتوفر حماية مادية وإلكترونية لأصول الصندوق.	11%	32.9%	15.9%	24.4%	15.9%	3.01	1.129	
3	وجود رقابة فعلية على الأصول والدفاتر، ووجود وسائل حماية ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق أو السرقة.	11%	36.6%	9.8%	26.8%	15.9%	3.00	1.315	
		المتوسط الحسابي العام						3.08	
		الانحراف المعياري العام						1.230	

- التحليل الوصفي لإجابات المشاركين بالدراسة حول مدى توفر مكوّن البيئة الرقابية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي:

نلاحظ من الجدول (5) أنّ جميع المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين حول مدى توفر مكّون البيئة الرقابية وفق إطار COSO لدى صندوق الضمان الاجتماعي تراوحت بين (2.87- 2.96) مما يشير إلى رفض المشاركين في الدراسة لجميع فقرات هذا المحور، وبشكل أكثر تفصيلاً نلاحظ أنّ الفقرة المتعلقة بمدى اتسام إدارة الصندوق بالوضوح والشفافية قد حازت على أعلى نسبة رفض (غير موافق تماماً + غير موافق) والبالغة (45.1%) وبمتوسط حسابي بلغ (2.87)، ومن ثمّ تلتها في الترتيب من حيث الرفض الفقرة المتعلقة بمدى توفر قواعد مكتوبة (لوائح) تحدد واجبات ومسؤوليات الموظفين بشكل واضح ودقيق وذلك بنسبة رفض بلغت (43.9%) وبمتوسط حسابي بلغ (2.96)، بينما بلغت نسبة الموافقين عليها (35.4%)، مما يعني أنّ إجابات المشاركين كانت ذات توجه سلبي حول هذه الفقرة، أمّا بخصوص الفقرة المرتبطة بمدى توفر أسلوب جيد لتفويض الصلاحيات بالهيكل التنظيمي للصندوق فقد حازت على أقل نسبة رفض من قبل المشاركين والبالغة (41.4%)، هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (2.92) وهو أقل من المتوسط النظري (3) مما يشير إلى عدم توفر مكّون البيئة الرقابية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى توفر مكّون البيئة الرقابية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي

م	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	توجد قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات الموظفين	7.3%	36.6%	20.7%	23.2%	12.2%	2.96	1.181	
2	يتوفر لدى إدارة الصندوق أسلوب جيد لتفويض الصلاحيات .	7.3%	34.1%	26.8%	22%	9.8%	2.93	1.120	
3	هناك شفافية لدى إدارة الصندوق مع مراعاتها للقيم الأخلاقية .	12.2%	32.9%	20.7%	24.4%	9.8%	2.87	1.205	
		المتوسط الحسابي العام					2.92		
		الانحراف المعياري العام					1.108		

• التحليل الوصفي لإجابات المشاركين بالدراسة حول مدى توفر مكّون المعلومات والاتصالات وفق إطار

COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي:

من خلال مطالعة الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين بالدراسة حول مدى توفر مكوّن المعلومات والاتصالات وفق اطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي والموضحة في الجدول (6)، نجد أنّ جميع المتوسطات الحسابية لإجاباتهم تراوحت بين (2.59-2.93) وهي جميعها أقل من المتوسط النظري للدراسة، فقد حازت الفقرة الثالثة على أعلى نسبة رفض (غير موافق تماماً + غير موافق) والبالغة (58.6%) وبمتوسط حسابي بلغ (2.59)، مما يشير إلى عدم اكترات إدارة الصندوق بدراسة اقتراحات موظفيها وآرائهم والعمل بها في حال كانت مناسبة، من ثم تلتها في الترتيب من حيث الرفض الفقرة المرتبطة بمدى وجود نظام قوي لنظم المعلومات الإلكترونية داخل الصندوق وذلك بنسبة رفض بلغت (46.3%) مما يشير وبحسب رأي المشاركين إلى ضعف مواكبة إدارة الصندوق للتطورات المرتبطة بنظم المعلومات الحديثة، وبالنظر إلى المتوسط العام لجميع فقرات هذا المحور البالغ (2.78) نجد أنه أقل من المتوسط النظري للدراسة (3) مما يعني أن المشاركين بالدراسة يرون بعدم توفر مكوّن المعلومات والاتصالات وفق اطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.

جدول (6) الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى توفر مكوّن المعلومات والاتصالات وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي

م	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يوجد نظام قوي لنظم المعلومات الإلكترونية داخل الصندوق .	13.4%	30.5%	28%	14.6%	13.4%	2.84	1.232
2	تتوفر وسائل اتصال مناسبة في الصندوق وفي كافة الاتجاهات .	14.6%	31.7%	14.6%	24.4%	14.6%	2.93	1.322
3	توجد آلية لدراسة اقتراحات الموظفين، والأخذ بها إذا كانت مناسبة .	11%	47.6%	22%	11%	8.5%	2.59	1.099
		2.78					المتوسط الحسابي العام	
		1.123					الانحراف المعياري العام	

- التحليل الوصفي لإجابات المشاركين بالدراسة حول مدى توفر مكوّن تقييم الأداء (المراقبة) وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي:

من خلال الجدول (7) نلاحظ وجود اتجاه عام بعدم الموافقة لدى المشاركين في الدراسة حول مدى توفر مكوّن تقييم الأداء (المراقبة) وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال المتوسطات الحسابية لإجاباتهم والتي كانت جميعها أقل من المتوسط النظري للدراسة (3)، وبشكل أكثر تفصيلاً نجد أنّ نسب رفض (غير موافق تماماً + غير موافق) فقرات المحور الثلاثة كانت متساوية تماماً وهي (51.2%)، حيث تحصلت الفقرة الثالثة على أقل متوسط حسابي (2.67) مما يشير إلى ضعف اهتمام الإدارة بمتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالصندوق، ومن ثم تلتها في الترتيب الفقرة الخاصة بمدى قيام الإدارة بتقييم أداء موظفيها وفق مؤشرات وضوابط مهنية وبمتوسط حسابي بلغ (2.87)، بينما تحصلت الفقرة المرتبطة بمدى القيام بعمليات جرد مفاجئ لأصول ومخازن الصندوق و مراقبة أعمال لجان المشتريات على أعلى متوسط حسابي بالمحور وهو (2.87)، وفي المجمل نلاحظ أن المتوسط العام لجميع فقرات هذا المحور بلغ (2.77) وهو أقل من المتوسط النظري للدراسة (3) مما يعني أن المشاركين بالدراسة يرون بعدم توفر مكوّن تقييم الأداء (المراقبة) وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.

جدول (7) الإحصاءات الوصفية لإجابات المشاركين حول مدى توفر مكوّن تقييم الأداء (المراقبة) وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي

م	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	يتم تقييم أداء الموظفين وفق مؤشرات وضوابط تفصيلية مهنية .	14.6%	36.6%	18.3%	17.1%	13.4%	2.78	1.277	
2	يتم عمل جرد مفاجئ لأصول ومخازن الصندوق، مع مراقبة عمل لجان المشتريات لمعرفة مدى التزامها بالأنظمة والقوانين .	8.5%	42.7%	15.9%	19.5%	13.4%	2.87	1.225	
3	يتم تعديل ثغرات الضعف في نظام الرقابة الداخلية .	19.5%	31.7%	20.7%	18.3%	9.8%	2.67	1.258	
		2.77						المتوسط الحسابي العام	
		1.181						الانحراف المعياري العام	

9-4 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج تكون أكثر قابلية للتعميم، فقد تم صياغة الفروض العدمية (H_0) بحيث تدل على أن متوسط المجتمع (μ) أقل أو يساوي المتوسط النظري

للدراسة (3) وهي ما تتماشى مع فرضيات الدراسة، في حين تتنافى الفروض البديلة (H_1) مع فرضيات الدراسة حيث تدل على أن متوسط المجتمع أكبر من المتوسط النظري للدراسة وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$).

• اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة :

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى في الدراسة بالشكل التالي:

الفرضية العدمية H_0 : "لا تتوفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي"

الفرضية البديلة H_1 : "تتوفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي"

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى في الدراسة تم تقسيمها إلى خمسة فرضيات فرعية، ولتحديد الاختبار المناسب لكل فرضية تمت معرفة مدى اعتدالية بيانات كل فرضية فرعية من خلال اختبار Kolmogorov-Smirnov، وعبر إجراء الاختبار المذكور تبين أن القيمة الاحتمالية لبيانات كل فرضية من الفرضيات الخمسة كانت ($P\text{-Value} = 0.000$) مما يعني أن جميعها لا تتوزع طبيعياً، وعليه تم إجراء اختبار Wilcoxon Signed Ranks اللامعلمي. وتم صياغة الفرضيات الفرعية الخمسة كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية العدمية H_0 : "لا يتوفر مكوّن تقييم المخاطر كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الفرضية البديلة H_1 : "يتوفر مكوّن تقييم المخاطر كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الفرضية الفرعية الثانية :

الفرضية العدمية H_0 : "لا يتوفر مكوّن الأنشطة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الفرضية البديلة H_1 : "يتوفر مكوّن الأنشطة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الفرضية الفرعية الثالثة :

الفرضية العدمية H_0 : "لا يتوفر مكوّن البيئة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الفرضية البديلة H_1 : "يتوفر مكوّن البيئة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الفرضية الفرعية الرابعة :

الفرضية العدمية H_0 : "لا يتوفر مكوّن المعلومات والاتصال كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الفرضية البديلة H_1 : "يتوفر مكوّن المعلومات والاتصال كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الفرضية الفرعية الخامسة :

الفرضية العدمية H_0 : "لا يتوفر مكوّن تقييم الأداء (المراقبة) كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الفرضية البديلة H_1 : "يتوفر مكوّن تقييم الأداء (المراقبة) كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

الجدول رقم (8) نتائج اختبار Wilcoxon Signed Ranks لفرضيات الدراسة

الفرضية الفرعية	المحور	P-Value	α	نتيجة الاختبار
الأولى	تقييم المخاطر	0.002	0.05	رفض H_0
الثانية	الأنشطة الرقابية	0.603	0.05	قبول H_0
الثالثة	البيئة الرقابية	0.510	0.05	قبول H_0
الرابعة	المعلومات والاتصالات	0.059	0.05	قبول H_0
الخامسة	المراقبة وتقييم الأداء	0.091	0.05	قبول H_0

يتبين من الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية لاختبار الفرضية الأولى كانت (P-Value= 0.002) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يتوفر مكوّن تقييم المخاطر كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي"، وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراستا (القضاء، 2017 ؛ أبو صافي، 2019) واللتان أجريتا على المصارف التجارية

الأردنية والشركات المساهمة الخاصة في قطاع غزة بفلسطين على التوالي، حيث أشارت إلى ممارسة تلك المؤسسات لأنشطة تقييم المخاطر بشكل متوافق مع اطار COSO للرقابة الداخلية.

كما يوضح الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية لاختبار الفرضية الثانية كانت (P-Value= 0.603) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه تم قبول الفرض العدمي الذي ينص على أنه "لا يتوفر مكوّن الأنشطة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي"، وجاءت هذه النتيجة متعارضة مع ما توصلت له دراستا (المشتهي، 2015 ؛ الرمحي، 2016) واللذان أجريتا على الشركات المساهمة الفلسطينية والأردنية على التوالي، حيث توصلت إلى أن نظم الرقابة الداخلية المطبقة بتلك الشركات تتضمن أنشطة رقابية متوافقة مع اطار COSO للرقابة الداخلية.

كذلك يبين نفس الجدول (8) أن القيمة المشاهدة لاختبار الفرضية الثالثة كانت (P-Value= 0.510) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه تمّ قبول الفرض العدمي الذي ينص على أنه "لا يتوفر مكوّن البيئة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي"، وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراستا (الرمحي، 2016 ؛ جمعة، 2017) والتان أجريتا على الشركات المساهمة الأردنية و وكالة الغوث الدولية على التوالي، حيث أكدت هذه الدراسات على توفر بيئة رقابية متوافقة مع اطار COSO بهذه المؤسسات.

وبالاستمرار في مطالعة الجدول (8) يتضح أن القيمة الاحتمالية لاختبار الفرضية الرابعة كانت (P-Value= 0.059) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه تم قبول الفرض العدمي الذي ينص على أنه "لا يتوفر مكوّن المعلومات والاتصال كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي"، وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة (الرمحي، 2016)، في حين اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (أبو صافي، 2019)، وأخيراً نستخلص من الجدول (8) أن القيمة الاحتمالية لاختبار الفرضية الخامسة كانت (P-Value= 0.091) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه تم قبول الفرض العدمي الذي ينص على أنه "لا يتوفر مكوّن تقييم الأداء (المراقبة) كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي"، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الرمحي، 2016)، في حين اختلفت مع ما توصلت إليه

دراسة (كفوس وملياني، 2019) والتي أجريت على الشركات الجزائرية، حيث أكدت على توفر أنشطة المراقبة وتقييم الأداء متوافقة مع إطار COSO بنظام الرقابة الداخلية المطبق بها.

وبناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية السابقة، تم قبول الفرضية الرئيسية العدمية، أي أن "لا تتوفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

• اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة :

تم صياغة الفرضية الرئيسية الثانية في الدراسة بالشكل التالي:

الفرضية العدمية H_0 : "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات كل من المراجعين الداخليين والمحاسبين نحو مدى توفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".
الفرضية البديلة H_1 : "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات كل من المراجعين الداخليين والمحاسبين نحو مدى توفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

ولاختبار الفرضيات الرئيسية الثانية تم إجراء اختبار Mann Whitney اللامعلمي وذلك نظراً لكون البيانات المتعلقة بهذه الفرضية لا تتوزع طبيعياً، حيث أوضح الاختبار وكما هو موضح في الجدول (9) أن القيمة الاحتمالية P-Value للمحاور الخمسة كانت أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه تم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات كل من المراجعين الداخليين والمحاسبين نحو مدى توفر مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي".

جدول (9) نتائج اختبار Mann Whitney المتعلق بالفروقات بين إجابات المراجعين الداخليين والمحاسبين

النتيجة	P-Value	المحور
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية	0.464	تقييم المخاطر
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية	0.709	الأنشطة الرقابية
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية	0.474	البيئة الرقابية
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية	0.955	المعلومات والاتصالات
لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية	0.966	المراقبة وتقييم الأداء

10 - النتائج:

من خلال دراسة الموضوع من الجانب النظري والميداني توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يتوفر مكوّن تقييم المخاطر كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، وذلك من خلال قيام إدارة الصندوق بالعمل على التنبؤ والاستعداد لاحتمالات تعرضها للمخاطر المتنوعة والتي قد تكون مرتبطة بالبيئة الخارجية كضعف الحصول على التمويل من الجهات الخارجية أو قد تكون متعلقة بالبيئة الداخلية مثل زيادة مصروفات الصندوق عن الحد المسموح، كما أنها تعمل وفق أهداف واضحة ومحددة.

2. لا يتوفر مكوّن الأنشطة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، حيث يعاني الصندوق من ضعف في أنشطة الرقابة على صحة التسجيل في السجلات والمستندات، بالإضافة إلى ضعف وسائل الحماية المادية للأصول والدفاتر لمجابهة المخاطر المختلفة مثل الحرائق أو السرقة، كذلك عدم اهتمام الإدارة بتقييم أداء موظفيها وفق مؤشرات وضوابط مهنية.

3. لا يتوفر مكوّن البيئة الرقابية كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، حيث أن الصندوق لا يمتلك لوائح مكتوبة واضحة للجميع تحدد من خلالها واجبات ومسؤوليات الموظفين، كما أن الأسلوب المتبع من قبل الإدارة في تفويض الصلاحيات يعد غير فعال بالإضافة إلى اتسام إدارة الصندوق بالغموض وعدم الشفافية.

4. لا يتوفر مكوّن المعلومات والاتصال كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، حيث يفتقر الصندوق لنظم معلومات إلكترونية قوية بالإضافة إلى ضعف قنوات الاتصال المتاحة بين المستويات الإدارية المختلفة بالصندوق.

5. لا يتوفر مكوّن تقييم الأداء (المراقبة) كأحد المتطلبات الأساسية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، حيث انه لا يتم القيام بعمليات الجرد المفاجئ لأصول ومخازن الصندوق، بالإضافة إلى قلة اهتمام إدارة الصندوق بمتابعة عمل لجان المشتريات لمعرفة مدى التزامها بالأنظمة والقوانين، كذلك بطء الاستجابة في معالجة ثغرات الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

11- التوصيات:

قدمت الدراسة التوصيات الآتية:

1. دعوة الإدارة بصندوق الضمان الاجتماعي الليبي إلى اعتماد تطبيق اطار COSO للرقابة الداخلية نظراً لكونه احد الأطر الحديثة الرامية إلى الرفع من فعالية نظم الرقابة الداخلية في مختلف المؤسسات.
2. العمل على تقوية إجراءات الرقابة سواء المادية أو الإلكترونية على أصول الصندوق مع توفير وسائل حماية مناسبة لها ضد مختلف المخاطر الداخلية أو الخارجية.
3. ضرورة توفر لوائح مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات جميع العاملين بالصندوق بشكل واضح ودقيق.
4. العمل على تطوير نظم المعلومات الإلكترونية بالصندوق، مع توفير آلية فعالة لدراسة اقتراحات الموظفين والأخذ بها في حال كانت مناسبة.
5. ضرورة وضع آلية عملية تهدف إلى تقييم أداء الموظفين بالصندوق وفق معايير وضوابط مهنية تفصيلية.

المراجع:

- أبو صافي، صابرين رشاد (2019)، "مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار COSO" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية غزة .
- إبراهيم، هيا مروان (2016)، "مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة .
- الأزرق، أسامة إبراهيم، والحراري، محمد حبيب (2018)، "مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع الحكومي من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي"، مجلة الجامعي، العدد 28، ص 129 – 153 .
- بدوي، عبدالسلام خميس (2011)، "أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين .
- بلبشير، فاطمة الزهراء (2015)، "أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر .
- جمعة، جواد فتحي (2017)، "أثر تطبيق عناصر نموذج COSO على أداء برنامج المساعدات الغذائية بوكالة الغوث الدولية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين .

- الدوغجي، علي حسين، والخيرو، إيمان مؤيد (2013)، "تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، ص 398 - 435 .
- ديوان المحاسبة (2017)، "التقرير السنوي لديوان المحاسبة لسنة 2017"، متاح على <http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2017.pdf> تم التحميل بتاريخ 19 يناير 2021 .
- ديوان المحاسبة (2018)، "التقرير السنوي لديوان المحاسبة لسنة 2018"، متاح على <http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2018.pdf> تم التحميل بتاريخ 19 يناير 2021 .
- ديوان المحاسبة (2019)، "التقرير السنوي لديوان المحاسبة لسنة 2019"، متاح على <http://audit.gov.ly/home/pdf/LABR-2019.pdf> تم التحميل بتاريخ 29 فبراير 2021 .
- الحوته، محمد علي (2014)، "تقييم أسس إعداد الميزانية التقديرية لصندوق الضمان الاجتماعي" رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا بنغازي .
- كفوس، نوال، وملياني، حكيم (2019)، "مدى اعتماد الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الشركات الجزائرية" مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11، ص 283 - 303 .
- مجلة المدقق الداخلي - الشرق الأوسط (2015)، "إطار الرقابة الداخلية الصادر عن COSO"، متاح على http://www.auditarabia.com/files/files_March_2015.pdf تم التحميل بتاريخ 20 يناير 2021 .
- المشتحي، صبري ماهر (2015)، "تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في شركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO، واثار ذلك على أداء الشركة وقيمتها"، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 17، العدد 1، ص 259 - 290 .
- محمد، احمد محمود (2016)، " تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية على النظم الإلكترونية المستخدمة في صندوق الضمان الاجتماعي"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة بنغازي .
- المطارنة، غسان فلاح (2006)، "تدقيق الحسابات المعاصرة - الناحية النظرية" الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن .

- قدور، إكرام، وسلطاني، سهام (2019)، "دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية - دراسة حالة مؤسسة سكيكدة حاويات للخدمات SCS"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة 8 ماي 1945 .
- القضاة، ليث أكرم (2017)، "أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5CS في البنوك الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 4 ص 498-529.
- الرمحي، نضال محمود (2017)، "قياس مدى تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين" مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، ص 472 - 482 .
- الشيخ، المعتر رمضان، وكبلان، معتر (2018) "تقييم دور ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي في ليبيا لمواجهة الفساد المالي بمؤسسات القطاع العام" مجلة جامعة البحر المتوسط، العدد 5، ص 34-60 .
- خليفة، عوض سليم (2013)، "ملامح نظام الضمان الاجتماعي" مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، العدد 2، ص 218 - 246 .
- Alkubaisi, Abdulsattar A.jabbar (2017), "The Importance of (COSO-ERM) Model Implementation in Enhancing the Effectiveness of Internal Control Systems in the Jordanian Commercial Banks (Field Study)" Journal of Social Sciences, Vol. 6, No.1, p 156 - 177.
- Fourie, Houdini. and Ackermann, Christo (2013), "THE IMPACT OF COSO CONTROL COMPONENTS ON INTERNAL CONTROL EFFECTIVENESS: AN INTERNAL AUDIT PERSPECTIVE" Journal of Economic and Financial Sciences, Vol. 6, No.2, p 495 - 518.
- Mahsina. Poniwati, Asmie. And Hidayati, Khusni (2016), " COSO Framework: An Internal Audit & Effectiveness Analysis of Banking Internal Control on Credit Investment Aspect" International Conference on Education For Economics Business and Finance, Vol.7, No.1, p 482 - 496 .
- Nashwan, Iskandar. M (2018), " Impact of Internal Control System Structures According to (COSO) Model on the Operational Performance of Construction Companies in the Gaza Strip: An Empirical Study" International Journal of Business and Management, Vol.13, No.11, p 176 - 191 .
- Thabit H. Thabit. Solaimanzadah, Alan. Al abood, Muath,T(2017), " The Effectiveness of COSO Framework to Evaluate Internal Control System: The Case of Kurdistan Companies" Cihan International Journal of Social Science, Vol. 1, No. 1, p 44 - 54.